التحولات الاستراتيجية في عهد الرئيس باراك أوباما وتأثيرها على الأمن الوطني العراقي

عمار أحمد رشيد

مدرس مساعد/ كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

ammarahmedx@yahoo.com

الاستلام: ٢٠٢٠/٩/١٦ القبول: ٢٠٢٠/١٠/١٨

مستخلص البحث

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على التحول في الاستراتيجية الأمريكية خلال مدة رئاسة أوباما بالانسحاب من العراق، التي كانت محور اهتمام وتركيز الإدارات الأمريكية السابقة، والتوجه نحو شرق آسيا والمحيط الهادئ "استراتيجية إعادة التوازن"، وكيف ساهم هذا التحول في تدهور الأوضاع الأمنية في العراق ومهدت الطريق لظهور تنظيم داعش (الإرهابي) في العراق مستعرضةً، اهم ملامح هذا التحول، وبيان أهم الأسباب التي جعلت إدارة أوباما تتبنى خيار الانسحاب من العراق ومنطقة الشرق الأوسط وتركها تعج بالفوضى. وبعد الاستقصاء والتحليل توصلت الدراسة الى ان سحب القوات الامريكية من العراق، التي كانت جزءاً من عملية التحول الاستراتيجي الأمريكي، أدى الى توقف برامج تدريب وتجهيز القوات الأمنية العراقية وتعطل الجهود العملياتية الأمريكية في مكافحة الارهاب، كما أدى ذلك الى تنامي النفوذ الإيراني في العراق والتي كانت له تبعات غير جيدة على أمن واستقرار العراق والمنطقة، فضلاً عن ان سحب القوات الامريكية من العراق فاقمت من الازمة السياسية وساهمت في تعميق الانقسامات الداخلية بين مكوناته الثلاثة الرئيسة.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية الأمريكية؛ باراك أوباما؛ الامن الوطني العراقي.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Strategic Shifts During Obama's Tenure and its Effects on Iraqi National Security

Ammar A. Rasheed
Assist. Lecturer/ College of Political Sciences / University of Mosul
ammarahmedx@yahoo.com

Received: 16/9/2020 Accepted: 18/10/2020

Abstract

The study is an attempt to shed light on the shifts in the US strategy of Obama's administration, shifting from the Iraq, which was the focus of attention of previous US administrations, towards the Asia-Pacific region "Rebalance Strategy", and how this shift contributed to the deterioration of the security situation in Iraq and paved the way for the emergence of "ISIS" in Iraq. The study also shows the main features of this strategy and why Obama decided to withdraw from Iraq and the Middle East region and leaving it in chaos. By investigating and analyzing data, the study concluded that the withdrawal of the US forces from Iraq led to the suspension of training and equipping programs for Iraqi security forces, disruption of the US operational efforts in combating terrorism and insurgency, and led to the growth of Iranian influence in Iraq, which had negative consequences on the security and stability of Iraq and the region. In addition, the withdrawal also led to the absence of the US's role and influence on striking the right balance among the three main components of the Iraqi people.

Keywords: US strategy; Barack Obama; Iraqi national security.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقدمة

على امتداد الحقب السابقة، شغلت منطقة الشرق الأوسط مكانة بارزة في الحسابات الجيوستراتيجية للقوى الكبرى بسبب موقعها الاستراتيجي، بوصفها الجسر الرابط بين قارة آسيا وأوروبا وأفريقيا، واحتواء المنطقة على الكثير من مصادر الطاقة الرئيسة، حيث تمتلك أكبر الاحتياطات النفطية على مستوى العالم، فضلا عن الإرث الحضاري والتنوع الثقافي لسكان المنطقة، ما جعلت تلك القوى تتنافس فيما بينها وتتسابق من اجل إيجاد موطأ قدم فيها وبسط نفوذها والسيطرة على مقدراتها.

فبعد الحرب العالمية الثانية ومع صعود الولايات المتحدة الامريكية كقوى عظمى في الساحة الدولية أصبح الشرق الأوسط مركز ثقل جيواستراتيجي كبير ومحور اهتمام الحكومات الامريكية المتعاقبة، كما وارتبطت بشكل مباشر بالمصالح الحيوية "Core Interests" الامريكية لاسيما مع اشتداد حدة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي، كما وأصبحت مركز دعم التوجهات الاستراتيجية الشاملة الامريكية "Grand Strategy" ومنطلق نحو فرض الهيمنة الامريكية على العالم. لذلك سعت الولايات المتحدة بشكل حثيث على تعزيز تواجدها العسكري فيها ووطدت علاقاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية مع دول المنطقة من اجل ضمان مصالحها.

وخلال مدة رئاسة جورج بوش الابن، دخلت المنطقة في منعطف خطير خاصةً بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وتبني استراتيجية مكافحة الإرهاب والحروب الاستباقية في مواجهة التهديدات العابرة للحدود، اذ أعطت ادارة بوش للمنطقة بعداً جديداً تأثرت بشكل كبير بالدافع الايديولوجي والنفسي لبوش نفسه وأركان إدارته – المحافظين الجدد – واتسمت السياسة الخارجية الامريكية في تلك الحقبة بالاندفاع أكثر نحو الخارج والاستخدام المفرط للقوة العسكرية، وكنتيجة لذلك تحولت المنطقة الى مسرح عملياتي للتحولات الاستراتيجية الامريكية الكبرى ومنطلقاً للمشروع العالمي لتلك الإدارة[١].

وقد تركت إدارة بوش بسبب انخراطها المفرط في الشرق الأوسط وتراكم أخطاء سياستها الخارجية خلال ثمان سنوات تركة ثقيلة تمخضت عنها نتائج كارثية على الولايات المتحدة من جهة وعلى دول المنطقة من جهة أخرى، مما تطلب من الإدارة اللاحقة العمل بجهود استثنائية من اجل تصفية تلك التركة ومعالجة تلك الأخطاء.

عندما شارفت ولاية بوش الثانية على الانتهاء انتعشت الآمال في ان تقوم الإدارة القادمة بإعادة توازن الدور القيادي للولايات المتحدة في الشرق الاوسط وتصحيح أخطاء السياسة السابقة ومعالجة المشاكل التي خلفتها وتوجيه السياسية الخارجية الامريكية بما يحقق أمن واستقرار المنطقة الغارقة في الفوضى. بيد ان تلك الآمال سرعان ما تبدد مع تولى باراك أوباما الرئاسة في الولايات المتحدة، إذ تعهد الرئيس الجديد ومنذ حملته الرئاسية الأولى بانه سيقوم بإعادة ترتيب أولويات السياسية الخارجية الامريكية في الساحة الدولية وتوزيع الاهتمامات الامريكية وفق تصورات جديدة بعيداً عن الشرق الأوسط، مما يعني تراجع الاهمية التي كانت تحظى بها الشرق الأوسط في الحسابات الاستراتيجية الامريكية

فاعتمد أوباما استراتيجية "إعادة التوازن" والتحول نحو العمق الاسيوي او ما سمي بسياسة (الاستدارة او التمحور) "Pivot" نحو منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، قابله انسحاب امريكي من الشرق الأوسط بدون معالجة للمشاكل والأزمات التي تسببت بها إدارة بوش لينتهي المطاف بغرق المنطقة في فوضى بسبب التدخلات الاقليمية وظهور جماعات مسلحة وتنظيمات إرهابية استغلت الفراغ الاستراتيجي وغياب الدور الامريكي لتعزز من مكانتها وتتمدد جغرافياً والتي بدورها تسببت بنتائج كارثية على أمن واستقرار عدد من الدول منها العراق.

مشكلة البحث

تأسيساً على ما سبق، يمكن تحديد المشكلة البحثية في ان التحول الاستراتيجي الأمريكي من الشرق الأوسط الى منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ وانحسار الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط كمنطقة ذات أولوية في الادراك الاستراتيجي الأمريكي وما

تبعها من تقليل الانخراط الأمريكي في قضايا المنطقة ساهم بشكل او بآخر في عدم الاستقرار الامني في العراق والتي تمثلت بظهور تنظيم داعش (الإرهابي) وسيطرته على أجزاء واسعة من الأراضي العراقية. وبناءً على ذلك، يمكن صياغة الإشكالية البحثية في السؤال المحوري الآتي: كيف ساهمت استراتيجية التحول من الشرق الأوسط الى منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ في تدهور الأوضاع الأمنية في العراق ومهدت الطريق لظهور وبروز تنظيم داعش (الإرهابي) في العراق؟

ويندرج ضمن السؤال المحوري جملة من التساؤلات الفرعية الآتية التي تحاول الدراسة الإجابة على كل منها بشيء من التفصيل:

١- ماهي اهم ملامح التحول الاستراتيجي الأمريكي من الشرق الأوسط الى شرق آسيا والمحيط الهادئ؟

٢- ماهي الأسباب التي دفعت إدارة أوباما بتبني خيار الانسحاب من الشرق الأوسط؟

٣- كيف ساهم الانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط في تدهور الأوضاع الأمنية في العراق وظهور تنظيم داعش (الإرهابي)؟

أهمية البحث

يعد وصول أوباما الى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة الامريكية حدثاً مهماً على المستويين الاقليمي والعالمي لما تركه من تأثير كبير على الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة تجاه العالم لاسيما وانه انتهج مساراً جديداً تختلف اختلافاً كبيراً على ما دأبت عليه الولايات المتحدة خلال المراحل السابقة. ولان الشرق الأوسط كانت منطقة نفوذ أمريكية والدور الأمريكي في رسم وصياغة سياسات المنطقة واضح وبين، فان أي تغيير في نهج وتصور الولايات المتحدة حتماً سيكون له تداعيات على المنطقة سواءٌ كان بالسلب او بالإيجاب. وهنا تكمن أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على التحول الذي طرأ في الاستراتيجية الامريكية من منطقة الشرق الأوسط التي كانت محور اهتمام وتركيز الإدارة الامريكية السابقة، نحو منطقة شرق آسيا

والمحيط الهادئ وما نتج عن ذلك التحول من آثار وتداعيات سلبية على دول المنطقة تحديداً، على الأوضاع الأمنية في العراق.

هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيس من هذا البحث في أنه محاولة لإيجاد علاقة بين حدثين مهمين: الأول هو التحول الاستراتيجي الأمريكي من منطقة الشرق الأوسط الى آسيا، والثاني هو ظهور وصعود تنظيم داعش (الإرهابي) في العراق وما نتج عنهما من تداعيات خطيرة على الأوضاع الأمنية العراقية، محاولاً إيجاد فهم أعمق للدور التي أسهمت إدارة أوباما، لتركها منطقة الشرق الأوسط وسحب القوات الامريكية في العراق، في ظهور تنظيم داعش (الإرهابي) خاصة بعد تزايد الاتهامات – واخرهما التي وجهها الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب خلال حملته الانتخابية الاولى – لإدارة أوباما عن مسؤوليتها في ظهور تنظيم داعش (الإرهابي).

فرضية البحث

من اجل معالجة المشكلة البحثية والبحث عن إجابات وافية عن الأسئلة التي اثريت، تفترض الدراسة ما يأتي:

١- ان التحولات الاستراتيجية الامريكية لإدارة أوباما والانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط وما تبعه من سحب القوات الأمريكية من العراق وتقليل الانخراط في قضايا المنطقة، فسحت المجال امام القوى الإقليمية لملء الفراغ الاستراتيجي وممارسة نفوذها والتمدد في دول المنطقة منها العراق والتي كانت نتائجها سلبية وبالضد من الاستقرار الأمني.

٢- سحب القوات الامريكية من العراق التي كانت تتولى الجزء الأكبر من عمليات حفظ الأمن دون إتمام عملية تدريب وتجهيز القوات الأمنية العراقية أضعف الواقع الأمني وفسحت المجال امام المجاميع الإرهابية بالظهور والانتشار من جديد واعطتها الحافز في السيطرة على أجزاء واسعة من المناطق السنية.

٣- ان انسحاب القوات الامريكية من العراق دون اكمال عملية التحول الديمقراطي وتثبيت أسس النظام السياسي العراقي شجعت السلطة السياسية بالتسلط والاستبداد وممارسة الاضطهاد العرقي ضد الشعب العراقي.

منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في استعراض استراتيجية التحول الأمريكي على مستوى الانسحاب من الشرق الأوسط وعلى مستوى التوجه نحو آسيا والمحيط الهادئ وبيان اهم الأسباب التي جعلت إدارة أوباما تتبنى خيار الانسحاب من الشرق الأوسط وتركها تعج بالفوضى. فضلا عن ذلك فان الدراسة اعتمدت أيضا منهج التحليل النظمي في تقديم تفسير علمي لأثر هذا التحول الاستراتيجي في تدهور الأوضاع الأمنية في العراق من خلال الربط بين حدث الانسحاب الأمريكي من العراق والتداعيات التي تلتها ومهدت الطريق لظهور تنظيم داعش (الإرهابي) في العراق.

هيكلية البحث

اقتضت الدراسة تقسيمها الى محورين رئيسين: الأول يتناول التحول الاستراتيجي الأمريكي خلال مدة باراك أوباما من الشرق الأوسط نحو منطقة اسيا والمحيط الهادئ والأسباب التي دفعت إدارة أوباما بتبني هذا الخيار. والثاني يتناول أثر هذا التحول الاستراتيجي في تدهور الأوضاع الأمنية في العراق وظهور تنظيم داعش (الإرهابي).

المبحث الأول

ملامح التحول الاستراتيجي الأمريكي

مع وصول باراك أوباما الى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة الامريكية في عام ٢٠٠٩، شهدت السياسة الخارجية الامريكية الشاملة تحولات كبرى على مستوى التوجهات تجاه الأقاليم العالم المختلفة خاصة بعد تراجع المكانة الأخلاقية والقيمية للولايات المتحدة في الساحة الدولية كنتيجة حتمية لسياسات الرئيس بوش الغير متوازنة واستخدامه المفرط للقوة العسكرية(٢).

خلال مدتي رئاسة بوش الابن، تبنت الولايات المتحدة سياسة أمنية دولية متشددة خاصةً بعد هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، إذ شكلت هذه الهجمات ذريعة للولايات المتحدة لإعلان حربها الدولية على (الإرهاب). ومع صعود الحرب في أفغانستان والعراق إلى أعلى جدول أعمال السياسة الخارجية للولايات المتحدة، أدركت العديد من دول آسيا والمحيط الهادئ، وخاصة في جنوب شرق آسيا، أن الولايات المتحدة ما عادت تولي أي اهتمام بالمنطقة، وشكك حلفاء الولايات المتحدة وشركاؤها بالتزامات الولايات المتحدة تجاه الأمن الإقليمي والتعاون الاقتصادي في المنطقة(٣).

تولى باراك أوباما الرئاسة وبدأ بالعديد من السياسات الجديدة على المستوى الخارجي والدفاعي، اذ كان يرى أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه العالم لم تكن متوازنة بشكل متكافئ، ولا تعكس المصلحة العليا الداخلية بشكل رئيسٍ وضرورة استعادة التوازن الاستراتيجي، واعادة ترتيب الأولويات في مناطق مختلفة، لتتوافق مع الأولويات المحلية والدولية، ويجب تطبيق مختلف أدوات السياسة وفن الحكم. إن مفهوم اوباما للتوازن الاستراتيجي يقوم على الاعتراف بحدود القوة الأمريكية ومواردها، وأن الاستراتيجية الكبرى تفرض تحديد الأولويات وتخصيص الموارد المناسبة لها(٤).

بناءً على ذلك أصبحت منطقة آسيا والمحيط الهادئ تحتل أهمية كبرى وتشكل أولوية على غيره من مناطق العالم لاسيما وأنها تضم أكبر اقتصاديات العالم الصاعدة

وتشكل مركز العمليات التجارية والاستثمارية، فضلا عن كونها تضم او تحيط بها قوى نووية رئيسة مثل روسيا والصين وكوريا الشمالية والهند وباكستان؛ فشهدت السنتين الأولى من رئاسة أوباما مرحلة الدراسة والتخطيط لعمية التحول الاستراتيجي وبعد ذلك بدأت استراتيجية أوباما بالانسحاب من الشرق الأوسط والتوجه نحو اسيا تأخذ شكلها الأولي. ووضع كبار المسؤولين في إدارة أوباما بسياسة إعادة التوازن "Rebalance" او ما تسمى في البعض الأحيان بسياسة التمحور "Pivot" في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لتبدأ معها مرحلة جديدة في علاقات الولايات المتحدة الخارجية مع القارة الاسيوية وأيضا منطقة الشرق الأوسط[٥].

وفي ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١ كتبت وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون مقالاً في مجلة السياسة الخارجية تحت عنوان (القرن الأمريكي الباسيفكي) ذكرت فيها ان منطقة اسيا والمحيط والهادئ باتت تشكل المحرك الرئيس للسياسة العالمية وعبرت من خلالها عن التحول الاستراتيجي الجديد للولايات المتحدة وإعادة توجيه بؤرة اهتمام إدارة أوباما من الشرق الأوسط نحو منطقة اسيا والمحيط الهادئ. وبررت الوزيرة سياسة إعادة التوازن تلك بضرورة حيوية من اجل تعزيز القيادة الامريكية على المسرح الدولي وأيضا تعزيز امن ومصالح الولايات المتحدة والسير بها نحو افاق جيدة [٦].

وبناءً على ذلك فان التحول الاستراتيجي الأمريكي لإدارة أوباما قامت على محورين رئيسين هما: التحول نحو اسيا والمحيط الهادئ، والانسحاب من الشرق الأوسط. وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في هذا المبحث مع بيان الأسباب الدافعة لهذا التحول على مستوى الشرق الأوسط.

المطلب الأول: التحول نحو آسيا والمحيط والهادئ

في حقيقة الامر فإن توجه إدارة أوباما نحو آسيا والمحيط الهادئ ليست بالجديدة ولا هي وليدة اللحظة، بل سبق اوباما الى ذلك رؤساء سابقون منهم ريتشارد نيكسون وجون كيندي وجورج بوش واخرهم جورج دبليو بوش. ففي عهد الأخير، ساهمت الولايات المتحدة بشكل فعال في مبادرات شراكة إقليمية عدة منها انشاء مجموعة العشرين*، والشراكة عبر المحيط الهادئ ومع الهند وغيرها من الدول. لكن ما يميز هذا التوجه الجديد انه بنى اطاراً عاماً ودائماً للشراكة والتعاون مع دول القارة المختلفة، خاصةً انها اتت بعد فتور العلاقة بسبب القضايا المتعلقة بحقوق الانسان والحرب على الإرهاب(٧).

في نهاية عام ٢٠١١ أعلنت إدارة أوباما أنها ستكثف دور الولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتمنحها الأولوية في خططتها العسكرية والاقتصادية وفي نشاطها السياسي الخارجي. ومع الاستعداد للانسحاب من الشرق الاوسط وسحب القوات الأمريكية من العراق وجزء من قواتها من أفغانستان، توالت تصريحات مسؤولي الإدارة حول رغبتهم في إعادة التوازن للدور الامريكي والسعي لانتهاز الفرص المستقبلية الكامنة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وصرح الرئيس باراك أوباما في خطاب ألقاه أمام البرلمان الأسترالي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، بأن هدفه هو ضمان "أن تلعب الولايات المتحدة دورًا أكبر وطويل المدى في تشكيل هذه المنطقة [منطقة آسيا والمحيط الهادئ] ومستقبلها"(٨). والهدف النهائي، وفقًا لمستشار الأمن القومي توم دونيلون، هو تعزيز المصالح الأمريكية من خلال المساعدة في تشكيل قواعد جديدة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ تقوم على أسس احترام القانون الدولي، واحترام التجارة وحرية الملاحة، وبناء الثقة بين القوى الناشئة وجيرانها، وحل الخلافات بالطرق السلمية دون اللجوء الى التهديد أو الإكراه(٩).

تقوم استراتيجية إعادة التوازن في التحول نحو اسيا والمحيط الهادئ على ثلاث محاور رئيسة:

أولا: المحور الاستراتيجي والعسكري

يعد الجانب الاستراتيجي والعسكري العنصر الأهم في استراتيجية إعادة التوازن الامريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ ففضلا عن التواجد العسكري الأمريكي في أستراليا وسنغافورة، فان مسؤولي الإدارة أعلنوا أنهم سيقومون بإعادة نشر القوات الأمريكية في المنطقة. وهذا ما أكد عليه الرئيس أوباما بقوله، "لقد وضعنا في اعتبارنا مستقبل القوات المسلحة الامريكية وبدأنا عملية مراجعة شاملة لتحديد اهم المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة واولوياتنا الدفاعية خلال العقد القادم. وما يجب ان تعرفه المنطقة، انني أمرت الفريق الأمني القومي الخاص بي بجعل وجودنا ومهمتنا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أولوية قصوى"(١٠).

وبهدف الاستجابة لهذا التوجه الجديد، اتخذت ادارة اوباما سلسلة من الخطوات:

١- نقل القدرات العسكرية وخاصة القدرات البحرية والجوية التي تشمل السفن الحربية وحاملات الطائرات، والقدرات المتعلقة بالاستخبارات والمراقبة، والطائرات العسكرية من أفغانستان وغيرها من مسارح العمليات إلى آسيا والمحيط الهادئ. وقامت الولايات المتحدة بنشر ٦٠% من القدرات البحرية الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والهند، بدلاً من ٥٠% كما كان في السابق. ويشمل ذلك زيادة صافية لحاملة طائرات واحدة وسبعة مدمرات وعشرة سفن قتالية وغواصتين(١١).

٢- أيدت وزارة الدفاع الامريكية الاستمرار في نشر ١١ ناقلة طائرات وأعادت التأكيد على الجهود الرامية إلى تحسين وتطوير وتحديث القدرات العسكرية الامريكية واعطاء الاولوية للتكنلوجية العسكرية لقواتها المتواجدة في اسيا في نفقات التحديث في اجل التغلب على استراتيجيات "منع الولوج والمنطقة المحرمة"* التي تعتمدها الصين في المنطقة، ونشر الاسلحة الاستراتيجية ذات الطاقة العالية او ما يعرف بـ(اسلحة الطاقة الموجهة) ذات القدرة العالية في التدمير واسلحة الليزر الصلبة على متن السفن العسكرية الامريكية (١٢).

٣- تعزيز القدرات العسكرية والامنية للحلفاء والشركاء الاقليميين من خلال آليات مساعدة أمنية أكثر مرونة، ومن خلال عمليات تعاونية لمكافحة الإرهاب والمخدرات و التمرد. و شدد البيت الأبيض ووزارة الدفاع الامريكية على رغبتهما في زيادة التدريب والتمرينات المشتركة مع الحلفاء والشركاء العسكريين الجدد، من أجل ضمان القدرة الجماعية على تأمين المصالح المشتركة(١٣).

٤- إعادة بناء تحالفات الولايات المتحدة مع دول المنطقة - خاصة مع أستراليا واليابان والفلبين وكوريا الجنوبية - وتوثيق العلاقة مع الشريك الاستراتيجي سنغافورة. في الوقت نفسه، قامت إدارة أوباما بتوسيع نطاق التحالفات السابقة من اجل تنويع مجموعة الشركاء لتشمل الهند وإندونيسيا ونيوزيلندا وفيتنام، حيث عبرت استراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠١٠ للبيت الأبيض على ان الحلفاء الإقليميين هم أساس إعادة التوازن والتي اكدت على ان الشراكات المتساوية تعد حتمية لوجود أمريكي دائم في المنطقة(١٤).

فضلاً عن ذلك، فقد وقع الرئيس أوباما مع نضيره الأسترالي في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ على اتفاقية التعاون العسكري بين السلاح الجوي الأمريكي والقوات البحرية الامريكية من جهة والقوات الأسترالية من جهة أخرى تنص على قيام ٢٠٠ - ٢٥٠ من قوات المارينز الامريكية بعملية مناوبة في منشاة عسكرية أسترالية بالقرب مدينة داوين شمالي استراليا لمدة ستة أشهر على امل توسيع حجم المناوبة تدريجياً بحلول عام ٢٠٢٠ ليصبح القوة قوامها حوالي ٢٥٠٠ من أفراد مشاة البحرية الامريكية. ووافقت الولايات المتحدة واستراليا على خطط لزيادة وصول الطائرات العسكرية الأمريكية إلى منشآت سلاح الجو الملكي الأسترالي والسماح للبحرية الأمريكية بالوصول إلى القواعد البحرية للمحيط الهندي في أستراليا(١٥).

وفي الإطار ذاته، أسست الولايات المتحدة وسنغافورة في شباط/ فبراير ٢٠١٢ بشكل مشترك منتدى حوار الشراكة الاستراتيجية بين البلدين وهو ترتيب سنوي يجتمع فيه قادة البلدين من اجل تعزيز العلاقات الثانية في شتى المجالات وعلى راسها

المجال العسكري[١٦]. وفي حزيران/ يونيو ٢٠١٢، عقب اجتماع ثنائي على هامش منتدى حوار الشراكة الاستراتيجية في سنغافورة، أعلن وزير دفاع سنغافورة نيغ إينغ هين موافقة بلاده على السماح للبحرية الأمريكية بنشر أربع سفن حربية لتقوم بعمليات مناوبة في المياه الاقليمية السنغافورية. وفي عام ٢٠١٦، ارسلت الولايات المتحدة طائرتي دوريات (P-8A Poseidon) البحرية من الأسطول السابع الأمريكي الى سنغافورة استجابةً لرغبة سنغافورة في أن تظل الولايات المتحدة منخرطة في الأمن الإقليمي واحترامها لأميركا كشريكها الأمني الرئيس[١٧].

ثانيا: المحور السياسي والدبلوماسي

الى جانب تعزيز تحالفاتها وتواجدها العسكري وبناء شبكة من العلاقات الاستراتيجية والعسكرية مع الشركاء الإقليميين في المنطقة، فان استراتيجية إعادة التوازن تتطلب التحرك بشكل فعال ونشط على الجانبين، السياسي والدبلوماسي. فسلك الرئيس اوباما مسارات دبلوماسية وسياسية تجاه دول المنطقة والتي بدأت مبكراً وتحديداً في الاشهر الاولى من مدة رئاسته الأولى (٢٠٠٨-٢٠١٢) كجزء من نشاطه السياسي. أولا، توضيح الرؤية الاستراتيجية الجديدة لإدارته في السعي نحو تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين، والتبادل الاقتصادي الحر والمفتوح، ونشر القيم السياسية التي تنطوي على حقوق الإنسان والحكم الرشيد، وتحسين صورة الولايات المتحدة في المنطقة والتي تشوهت خلال المراحل السابقة. ثانياً، ترافقت هذه الجهود بزيارات عدة للرئيس اوباما واركان ادارته الى بلدان في شرق آسيا والمحيط الهادئ.

وفي هذا الصدد، بذلت إدارة أوباما جهوداً مكثفة لتوسيع وإعادة تفعيل مشاركة الولايات المتحدة في المؤسسات الآسيوية والمؤسسات المتعددة الاطراف في آسيا والمحيط الهادئ مثل منتدى آسيان الاقليمي (ARF)، المنصة السنوية المعنية بقضايا الامن والدفاع الذي تجمع سنوياً ثلاثة وعشرون دولة اسيوية مع ممثلين من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوربي، وقمة شرق آسيا (EAS)، المنتدى الاقليمي السنوي التي تضم في عضويتها اغلب الدول الاسيوية والولايات المتحدة وروسيا[١٨].

وفي عام ٢٠٠٩ قامت الولايات المتحدة بتوقيع معاهدة الصداقة والتعاون (TAC) مع رابطة دول جنوب شرق اسيا المعروفة باسم أسيان، وكثفت من مشاركتها في المنظمات الإقليمية، وهي الخطوة التي مهدت إلى حضور الرئيس أوباما افتتاحية قمة (EAS) في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ والتي تمحورت حول القضايا الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية الواسعة ذات الاهتمام المشترك بين دول شرق آسيا مع المشاركين الآخرين في القمة. فضلا عن ذلك، فان الولايات المتحدة أيضًا عززت تعاونها الإقليمي في مجال منع انتشار الأسلحة النووية والتأهب للكوارث من خلال مشاركتها في المؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة بالأمن، والاتفاقيات الإقليمية بشأن مبادرات تيسير التجارة من خلال منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. ونجحت الإدارة في الحصول على تمويل من صندوق الدعم الاقتصادي (ESF) لمساعدة الآسيان من أجل تعزيز أمنها، ودعم برامج التعليم والتأهب للكوارث والجريمة العابرة للحدود ومكافحة الفساد في المنطقة في إطار منتدى آسيان الإقليمي[١٩].

ووفقاً لتصورات أوباما، فان المؤسسات الإقليمية تقدم فرصة كبيرة للولايات المتحدة لتحقيق الأهداف التي حددها مستشار الأمن القومي دونيلون،* للمساعدة في تشكيل الأمن والتنمية الاقتصادية في المنطقة، والاحتفاظ بدور رئيس في المناقشات حول مجموعة واسعة من القضايا، من الأمن البحري وعدم الانتشار، إلى تحرير التجارة والاستثمار في جميع أنحاء المنطقة[٢٠]. علاوة على ذلك، فان قادة المنطقة يفضلون، وخاصة في جنوب شرق آسيا، بشكل عام أن ترتكز مشاركة الولايات المتحدة في شرق آسيا على التزام الولايات المتحدة القوي بالمؤسسات المتعددة الأطراف في المنطقة.

ثانياً: المحور الاقتصادي والتجاري

من الواضح أن التجارة والازدهار الاقتصادي أمران أساسيان لجدول أعمال الولايات المتحدة في آسيا والمحيط الهادئ، وتعد ركيزة اساسية من ركائز استراتيجية اعادة التوازن. وهذا ما صرح به أوباما عندما قال "ان المنطقة تعد الأسرع نموًا في العالم، وموطن أكثر من نصف الاقتصاد العالمي، وتعد منطقة آسيا والمحيط الهادئ أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق أولويتي القصوى، وهذا يخلق الوظائف والفرص للشعب الأمريكي"[٢١]. وفي شهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، أشار نائب مساعد الوزير الأول سكوت مارسيل إلى توقعات البنك الدولي بأن "منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ ستسهم بنسبة ٤٠% من النمو العالمي هذا العام، ويتوقع بعض المختصين أن ما يقرب من ٥٠% من النمو العالمي على مدى العقدين المقبلين سوف تتولد في هذه المنطقة[٢٢].

زادت إدارة أوباما من تركيز الولايات المتحدة على العلاقات الاقتصادية والتجارية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ولعبت المنطقة دوراً حاسماً في المبادرة الوطنية للتصدير – وهي استراتيجية أعلن عنها اوباما في شباط/ فبراير ٢٠١٠ والتي تهدف الى مضاعفة الصادرات الامريكية في غضون السنوات الخمس القادمة –، سيما وان اربعة من أسواق التصدير العشرة الناشئة المستهدفة في استراتيجية التصدير الوطنية لعام ٢٠١١ تقع ضمن منطقة آسيا والمحيط الهادئ وهي الصين والهند وإندونيسيا وفيتنام[٢٣].

كما سعى اوباما الى تقوية الهيكل الاقتصادي الإقليمي في المقام الأول من خلال المعايير العالية التي تضعها اتفاقية الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط الهادئ أو ما يعرف بالشراكة العابرة للمحيط الهادئ (TPP)، التي أراد من خلالها تعزيز مكانتها الاقتصادية في آسيا والمحيط الهادئ.

كانت إدارة أوباما تأمل أنه إذا أمكن التفاوض بشأن TPP بسرعة، فسوف يوفر للولايات المتحدة عددًا من الفوائد الاقتصادية والدبلوماسية والاستراتيجية اذ من شأن

الاتفاقية أن تزيد من وصول الولايات المتحدة إلى الأسواق الآسيوية النامية، وتساعد على تحفيز نمو الصادرات الأمريكية، وتوليد فرص العمل المرتبطة بالتصدير، وتعزيز الانتعاش الاقتصادي، مع تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية الأمريكية وضمان تنافس الشركات الأمريكية في سوق إقليمية أكثر عدلاً ونزاهة .من الناحية الدبلوماسية، ستظهر اتفاقية TPP التزام الولايات المتحدة ومشاركتها في المنطقة، فضلا عن المساعدة في تعزيز العلاقات الأعمق مع الدول الأعضاء الأخرى. من الناحية الاستراتيجية، من المتصور الحد من المخاطر المحتملة المرتبطة بنقل البضائع والخدمات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث سيكون لأعضاء TPP مصلحة مشتركة في الحفاظ على تدفق آمن وموثوق للبضائع عبر المحيطين الهندي والمحيط الهادئ(٢٤).

وتتجلى الفوائد المباشرة لإمكانات النمو تلك في تقييم البيت الأبيض في عام ٢٠١٢، إذ تم دعم أكثر من خمسة ملايين وظيفة في الولايات المتحدة بشكل مباشر من خلال تصدير البضائع إلى اقتصادات التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. وشهد التدفق السنوي للاستثمارات الأمريكية في شرق آسيا ما يقرب من الضعف بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١١ من ٢٢.٥ مليار دولار إلى ٤١.٤ مليار دولار. وفي الوقت نفسه، ارتفع مستوى الاستثمار في الولايات المتحدة بنسبة ٣١% من عام ٢٠٠٨ ليصل إلى ٤٢٢ مليار دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٢. كما وبلغت صادرات الولايات المتحدة إلى دول الشراكة عبر المحيط الهادئ الى ٦٩٨ مليار دولار بنسبة ٤٤٪ من الإجمالي التصدير الخارجي في عام ٢٠١٣(٢٥).

ختاماً يمكن القول بأن التعاون الأمني والسياسي والمشاركة الاقتصادية مع الحلفاء والشركاء الإقليميين شكل ركائز استراتيجية إعادة التوازن الامريكية في آسيا والمحيط الهادئ، حتى مع تعرضها لأنواع مختلفة من التحديات تحت قيادة الرئيس أوباما. وقد قوبلت جهود إدارة أوباما لتحقيق مشاركة أكبر في الشؤون الآسيوية بشكل إيجابي من جانب معظم الحكومات في آسيا – باستثناء الصين – وزادت الثقة

السياسية تجاه الالتزام الأمريكي بضمان منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكثر ازدهارًا وسلامة.

المطلب الثاني: الانسحاب من الشرق الأوسط وفك الارتباط به

وفي إطار استراتيجية التحول نحو اسيا والمحيط الهادئ كما ذكرنا سابقا فان باراك اوباما اعتمد نهجا جديدا في السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط وذلك بالتحول من المشاركة الفعالة الى المشاركة المرنة وعدم التدخل او النأي بالنفس من قضايا المنطقة. فمنذ الأيام الأولى التي أمضاها في السلطة، اتبع أوباما استراتيجية تخفيض الوجود العسكري الامريكي في الشرق وعدم الانخراط كثيرا في قضاياه التي تستند إلى اعتقاده بأن سياسات إدارة بوش التدخلية أضرت بشدة بمكانة الولايات المتحدة. فمن وجهة نظر أوباما، كانت هناك حاجة إلى استراتيجية مختلفة للغاية: نهج غير عدواني ومتعدد الأطراف وغير تدخلي. وقد أدى ذلك إلى تآكل النفوذ الأمريكي في عدة مناطق، ولا سيما أوروبا الشرقية والشرق الأقصى والشرق الأوسط.

أولا: انهاء الوجود العسكري الأمريكي في العراق

بداية فان الانسحاب من العراق وإنهاء الوجود العسكري الأمريكي في العراق كانت تشكل الأولوية الإقليمية لتوجهات اوباما في الشرق الاوسط. على الرغم من قرار الانسحاب اتخذ سابقا من قبل إدارة بوش عندما وافقت، تحت ضغط من الحكومة العراقية، على جدول زمني للانسحاب الأمريكي – مغادرة القوات الأمريكية للمدن العراقية بحلول صيف ٢٠٠٩ ويعقبها سحب جميع القوات بحلول نهاية عام ٢٠١١ – ، فان اوباما اعطى الامر جدية وعمل بخطوات جريئة على تطبيقها على ارض الواقع مع اختلاف في تحديد تاريخ انسحاب القوات المقاتلة، وعدد القوات التي ستبقى في البلاد بين ذلك التاريخ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وإمكانية إبقاء بعض القوات في العراق بعد هذا التاريخ. ومما يعكس الاهمية التي أعطيت لهذه المسألة، طلب أوباما من الجيش مقترحاته حول موعد سحب القوات المقاتلة في أول اجتماع لمجلس الأمن القومي. وتم تقديم ثلاثة خيارات:

١- انسحاب لمدة ثلاثة وعشرين شهراً – أي حتى كانون الاول ٢٠١٠- وهي مدة يعتقد فيه وزير الدفاع روبرت غيتس أنها كافية لتوفير "أدنى مستوى من المخاطر وأعلى احتمالية لتحقيق أهدافنا".

٢- انسحاب لمدة تسعة عشر شهراً وتنتهي في آب/ أغسطس ٢٠١٠ والتي من شأنه أن يلبي معظم وليس كل متطلبات تطوير قوات الأمن العراقية.

٣- واخيراً الانسحاب خلال ستة عشر شهرًا، أي بحلول حزيران/ يونيو ٢٠١٠، كما اقترحه أوباما في حملته الانتخابية والتي من شأنها أن تخلق "مخاطر عالية للغاية" لإنجاز المهمة.

وفي النهاية قرر أوباما قبول موعد آب/ أغسطس ٢٠١٠ مع ابقاء نسبة من القوات يتراوح عددها ما بين (٣٥,٠٠٠-٥٠,٠٠٠) عنصراً يتواجدون بهدف الاستمرار في تدريب القوات العراقية وحماية الأميركيين والانخراط في أنشطة مكافحة الإرهاب[٢٦].

وبعد ذلك تبادل الجانبان (العراقي والامريكي) الزيارات الرسمية واجراء المباحثات لعدد من الملفات المهمة وعلى رأسها ملف سحب القوات الأمريكية من العراق، ففي نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ قام أوباما بزيارة رسمية الى العراق والتقى فيه برئيس الوزراء وعدد من المسؤولين العراقيين لمناقشة قضايا عدة ذات الاهتمام المشترك أهمها مباحثات جدية حول امن واستقرار العراق وملف نقل المسؤولية الأمنية من قوات التحالف الدولي إلى القوات الامنية العراقية. وعقب ذلك زيارة قامت بها وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون الى العراق في الشهر ذاته الى العراق والتقت برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء اكدت من خلالها حرص ودعم الولايات المتحدة لعراق امن ومستقر ذات سيادة كاملة، كما تطرقت الوزيرة الى التعاون بين الجانبين في المجالات الاقتصادية والثقافية وغيره[٢٧].

أما فيما يتعلق بتوقيت انسحاب القوات الأمريكية من العراق، فقد اتفق الجانبان على تحديد موعد الانسحاب في اب ٢٠١٠، على ان يكون هنالك مفاوضات حول

إمكانية إبقاء بعض القوات الأمريكية بعد إتمام الانسحاب لغرض تقديم الدعم اللوجستي للقوات الأمنية العراقية. ولكن هذا الامر كان يتطلب الدخول في مفاوضات مع الحكومة العراقية وتعديل بعض بنود اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق سيما وان الجانب الأمريكي كان يطالب بمنح الجنود الأمريكيين الحصانة القضائية. وفي النهاية لم يستطع رئيس الوزراء نوري المالكي توفير الحصانة القانونية للقوات الأمريكية بسبب انقلاب الراي العام العراقي ضد الوجود العسكري الأمريكي ورفض قوى سياسية عراقية التواجد الأمريكي، وبالنتيجة لم يكن أمام أوباما من خيار سوى سحب جميع قواته النظامية من البلاد، ليضع نهاية لمشروع كلف الولايات المتحدة الكثير من المال والدم[٢٨].

ثانيا: عدم الانخراط في قضايا المنطقة

في أواخر عام ٢٠١٠ ومطلع عام ٢٠١١ اجتاحت عدد من الدول العربية حركات احتجاجية سلمية او "ثورات الربيع العربي" كما جرى تسميتها، متأثرة بالثورة التونسية التي نجحت في الإطاحة بالرئيس زين الدين بن علي حتى بلغت الاحتجاجات جميع الدول العربية. كان لابد للولايات المتحدة ان تعرف عن مواقفها إزاء التطورات الجديدة التي تشهدها الشرق الأوسط. ففي خطاب ألقي في أيار/ مايو ٢٠١١، عبر أوباما عن موقفه من الثورات العربية بالقول "إن للولايات المتحدة مصلحة كبيرة في الحفاظ على استقرار الدول العربية، وضمان حق الشعوب العربية في تقرير مصيرها". وقال ايضاً إن أمريكا ستعزز الإصلاح السياسي والاقتصادي غير المستقر في المنطقة وسوف تدعم الانتقال إلى الديمقراطية، وشدد على أن الدعم الامريكي لهذه المبادئ تشكل أولوية قصوى يجب ترجمتها إلى إجراءات ملموسة وتحقيقها باستخدام جميع الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية والاستراتيجية، ليغدو ذلك الى ولادة نهج أمريكي جديد في التعامل مع العالم العربي[٢٩].

ومع تصاعد حدة الاحتجاجات اتبع فريق السياسة الخارجية لأوباما، بقيادة وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، نهجًا هادئًا ومنخفض المخاطر تجاه المسائل المتعلقة

بحرية التعبير حقوق الإنسان. على الرغم من ان وزارة الخارجية في تقاريرها وخطبها أشارت إلى انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان رافقت الاحتجاجات الجماهيرية، الا إن مواقف فريق السياسة الخارجية اتسمت بالتناقض والازدواجية والضبابية في التعامل مع التطورات المتلاحقة خلافا لما عهدت عليه الولايات المتحدة في الوضوح في التعامل مع قضايا المنطقة. على سبيل المثال تعرضت الإدارة لانتقادات داخلية بسبب إرسالها رسائل ضبابية إلى حسني مبارك والمتظاهرين، حيث دعمت مبارك مبدئياً قبل أن تقرر فيما بعد تقديم دعمها الكامل للمحتجين الذين يطالبون بإقالته(٣٠).

وعندما دخلت المنطقة في مرحلة الفوضى بعدما التجأت الحركات الاحتجاجية الى الوسائل غير السلمية وظهور حركات مسلحة تستخدم العنف ودخلت في صراع مسلح مع الأنظمة الحاكمة، اتخذت إدارة أوباما موقفاً محايداً وصاغت تعاملها في إطار رؤية شاملة تهدف إلى تجنب التورط في حروب جديدة. كما عملت على حث دول المنطقة للتعامل مع أزماتها مباشرة دون الاعتماد على الولايات المتحدة لتنسحب وتترك الباب مفتوحاً امام القوى الدولية والاقليمية لتشغل الفراغ الاستراتيجي التي تركتها(٣١).

وتعد الازمة السورية خير مثال عن التراجع الكبير للدور الأمريكي في الشرق الأوسط وعدم الانخراط في شؤون المنطقة. على الرغم من ضغوط السياسيين الجمهوريين وغرق سوريا في حمام الدم، قاوم أوباما الدعوات للتدخل المباشر، وبدلاً من ذلك، حصر التدخل الأمريكي في سوريا في تقديم الدعم السياسي والمالي للمعارضة وشن حرب بوسائل أخرى ضد نظام الأسد – الحرب الاقتصادية. وحتى فيما يتعلق بقرار تسليح العناصر القومية داخل المعارضة – الخطة التي طورها ديفيد بترايوس، مدير وكالة المخابرات المركزية في ذلك الوقت في عام ٢٠١٢، وبدعم من وزيرة للخارجية هيلاري كلينتون، التي دعت إلى فحص المتمردين وتدريب المقاتلين الذين سيتم تزويدهم بالأسلحة – رفضها اوباما جملةً وتفصيلاً وألغى الفريق الامن القومي الذي دعا الى ذلك(٣٢).

على الرغم من إصرار إدارة أوباما على أن الأسد يجب أن يتنحى، إلا أنه لم يكن لديه الإرادة أو الرغبة في التدخل عسكريًا بسبب مخاوف من التصعيد، إقليميًا ودوليًا. كما أن هناك قلق داخل الإدارة بشأن تنامي قوة الجماعات الجهادية الراديكالية مثل جبهة النصرة وتكرار سيناريوهات العراق وليبيا. وفي هذا الصدد قال أوباما في مؤتمر صحفي عُقد في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢: "لقد رأينا عناصر متطرفة تتسلل إلى المعارضة، وأحد الأشياء التي يجب أن نكون حذرين بشأنها – لاسيما عندما نبدأ الحديث عن تسليح شخصيات معارضة – هو أننا لا نضع السلاح بشكل غير مباشر في أيدي أشخاص من شأنه إلحاق الأذى بالأمريكيين أو إلحاق الضرر بالإسرائيليين أو ان نشارك غير ذلك من الأعمال التي تضر بأمننا القومي[٣٣].

كان أوباما يفضل التسوية السياسية التي تخرج الأسد من السلطة أكثر من الصراع المسلح المطول الذي قد يدمر الدولة السورية والنسيج الاجتماعي للبلاد ويأمل أن تحقق المعارضة مكاسب عسكرية مهمة تجبر الأسد على التنحي دون الحاجة إلى تدخل عسكري غربي مباشر. كما انه كان لديه امل أن تغير روسيا موقفها تجاه سوريا وان تمارس المزيد من الضغط على الأسد لقبول التنحي عن الحكم.

وينطبق الامر نفسه على القضية الليبية، اذ رفض الرئيس اوباما تولي المهمة الليبية وأصر على تولي حلفائه الأوروبيين والعرب المسؤولية وفق استراتيجية "القيادة من الخلف". ومع ذلك، في قرار اللحظة الأخيرة، دعم التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا لأنه كان يخشى أن يرتكب القذافي مذبحة ما للمتمردين في بنغازي[٣٤].

ثانيا: الدوافع الكامنة وراء الانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط

ثمة دوافع جوهرية كامنة وراء التحول الاستراتيجي الامريكي وفك الارتباط بالشرق الأوسط والتحول نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يمكن اجمالها بالآتي:

١- منذ عدة سنوات والشرق الاوسط تعد من أكثر مناطق العالم تقلباً من الناحية السياسية والامنية. خاضت القوات الأمريكية حربين مكلفتين في المنطقة على

مدار العقد الماضي، في أفغانستان والعراق، في محاولة لمنع تلك الدول من أن تصبح قواعد للإرهاب ونشر الديمقراطية فيها. لكن عندما وجدت الولايات المتحدة نفسها عاجزة عن تحقيق هدفها في الهندسة السياسية في الشرق الأوسط، ازدادت التدخلات الخارجية وازداد معها المشاعر المعادية للولايات المتحدة بين سكان المنطقة، وساهم هذا التطور في المواقف في تسهيل تحول أوباما الاستراتيجي.

٢- غرق المنطقة في الفوضى على المستويين السياسي والامني عقب اندلاع ثورات واحتجاجات كبيرة في دول عربية عدة – الحليفة منها للولايات المتحدة كمصر وتونس واليمن والدول الغير حليفة مثل ليبيا وسوريا – والتي تزامنت مع التوجهات الجديدة للإدارة الامريكية بالتوجه نحو آسيا والمحيط الهادي الامر الذي جعلت الإدارة الامريكية تعيد التفكير في التعامل مع منطقة الشرق الأوسط واتباع استراتيجية انتقائية حذرة وتفضيل المشاركة غير العسكرية، مع حث دول المنطقة في التعامل مع قضاياهم وازماتهم بأنفسهم دون الاعتماد على الولايات المتحدة.

٣- التراجع الكبير في حاجة الولايات المتحدة إلى النفط المستخرج من دول الشرق الأوسط بسبب تنوع مصادر استيراد النفط، والاعتماد أكثر على مصادر من خارج منطقة الخليج مثل كندا والمكسيك ونيجيريا. فضلا عن ذلك، ظهر ما يسمى بـ"النفط الصخري" في الولايات المتحدة، وبدأت عمليات استخراجه وإنتاجه وفقاً للمعايير الاقتصادية. ووفقاً للتقديرات، ستحقق الولايات المتحدة الاكتفاء الذاتي وستصبح مُصدراً للنفط خلال المدة من ٢٠٢٥ إلى ٢٠٣٠. وبالتالي، لن تحتاج الولايات المتحدة إلى واردات النفط من الخارج، وخاصة الشرق الأوسط فضلا عن ذلك تراجع اهمية النفط كمصدر من مصادر الطاقة. هذا الامر شجع ادارة اوباما على التفكير بجدية في الانسحاب بشكل تدريجي من بؤرة مليئة بالنزاعات الدولية بعدما دخلت الولايات المتحدة مضمار الدول المنتجة للنفط[٣٥].

٤- تداعيات الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ التي نشأت في وول ستريت وضربت اسواق المال العالمية التي أدت الى اغلاق المصانع والبنوك وانخفاض الناتج

الصناعي وفقدان الوظائف وارتفاع نسب البطالة في العديد من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة التي عانت من عجز كبير في موازنتها السنوية. وكنتيجة لذلك سعت الادارة الجديدة على تخفيض النفقات العسكرية وتقليل الالتزامات المالية الخارجية للولايات المتحدة منها التحرر من التزاماتها تجاه الشرق الاوسط خاصةً مع تزايد مستويات عدم الاستقرار ودخول المنطقة في دوامة العنف والفوضى.

٥- الفلسفة السياسية او العقيدة "Doctrine" التي يؤمن بها الرئيس اوباما والتي كانت دافعاً قوياً للتوجه الجديد للولايات الامريكية. فأوباما يؤمن بمبدأ اللاتدخلية (Non-interventionist) في السياسة الخارجية وبضرورة عدم الانخراط في النزاعات والصراعات الدولية التي لا تشكل تهديداً مباشراً على امن ومصالح الولايات المتحدة. ومع انزلاق المنطقة في منحدر الفوضى وعدم الاستقرار ارتأت إدارة اوباما ان تتخذ موقف المتفرج وتخلت عن دورها كلاعب فاعل في قضايا الشرق الاوسط تاركة فراغاً استراتيجياً استطاعت قوة دولية او اقليمية كروسيا وإيران وتركيا ان تشغله[٣٦].

خلاصة القول، تغيرت استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تحت رئاسة أوباما من خلال التحول نحو سياسات أقل تشدداً، وابرزت الحاجة إلى عكس النتائج غير المواتية للغطرسة السابقة. وهذه التطورات دلت بشكل جلي على تراجع استراتيجي أوسع، حيث سرعان ما أصبح من الواضح أن الخيار الاستراتيجي للمشاركة المباشرة تم التخلي عنه، وانتهت محاولة فرض نمط هيمنة من العلاقات في الشرق الأوسط إلى حد بعيد، حيث لم تعد واشنطن مستعدة، بعد الآن، لدفع ثمن الهيمنة الإقليمية. ونتيجة لذلك، كان من الضروري تخصيص جهد وموارد أقل لهذه المنطقة المضطربة.

المبحث الثاني

أثر الانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط على الأوضاع الأمنية في العراق

بعد ان قامت الولايات المتحدة بالإطاحة بصدام حسين واحتلت العراق سنة ٢٠٠٣، كان هدفها المعلن هو تشكيل العراق وبناءها من جديد على اساس ديمقراطي تعددي تحكمه حكومات معتدلة لا تشكل قاعدة أخرى للإرهاب وتهديدًا لجيرانها وتكون شريكا استراتيجيا طويل الامد مع الولايات المتحدة[٣٧]. ولكن الأمور لم تسر مثلما خطط له حيث سرعان ما تدهور الأوضاع الأمنية في العراق نتيجة رفض الاحتلال من قبل قطاعات واسعة من الشعب العراقي وظهور جماعات مسلحة وتنظيمات إرهابية تنشط في مناطق مختلفة تستهدف القوات الامريكية وقوات الأمن العراقية والمدنيين على حد سواء.

وعلى الرغم من قيام الولايات المتحدة بنقل السلطة إلى حكومة مدنية عراقية وتشكيل اول حكومة تعددية، الا ان الأوضاع الامنية ازدادت سوءً خاصةً بعد تفجير ضريح الإمامين العسكريين في ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧ في سامراء ليتحول طبيعة الصراع الى صراع طائفي في البلاد.

ومن اجل تعزيز الامن ومواجهة المجاميع المسلحة والتنظيمات الإرهابية قامت القوات الامريكية في عام ٢٠٠٨ بتشكيل الصحوات في المناطق السنية من المعتدلين السنة، كما قامت ايضا بتحسين أداء الجيش العراقي الامر الذي قاد الى قلب الاوضاع الأمنية في المناطق السنية –بوصفها بؤرة النشاطات الإرهابية – نحو الاستقرار وتضاءل معها عدد الهجمات. وعلى أثر ذلك شرعت القوات الأمريكية بالانسحاب من المدن الرئيسة واوكلت إدارة الشؤون الأمنية الى القوات العراقية.

ولكن مع وصول أوباما سدة السلطة في الولايات المتحدة وكجزء من عملية التحول الاستراتيجي الأمريكي من منطقة الشرق الأوسط نحو آسيا والمحيط الهادئ، قامت الولايات المتحدة بسحب تدريجي لقواتها العسكرية من العراق لتغادر نهائياً في

٢٠١١. وبعد هذا الانسحاب انفجر الوضع الأمني وبدأت المجاميع المسلحة والتنظيمات الإرهابية تنشط من جديد وعادت التفجيرات والاغتيالات الى سابق عهدها وتأزم الوضع في المناطق السنية حيث ينشط ما يسمى بتنظيم القاعدة والتي أدت في نهاية المطاف الى سقوط مدن وبلدات كاملة تحت سيطرة تنظيم داعش (الإرهابي) عام ٢٠١٤[٣٨].

سنحاول في هذا المحور ان نسلط الضوء على أهم التداعيات التي أعقبت الانسحاب الأمريكي من العراق وكيف أثر هذا الانسحاب على انهيار الأوضاع الأمنية في العراق والتي مهدت الطريق لصعود تنظيم داعش (الإرهابي) وسيطرته على ثلث الأراضي العراقية.

أولا: فراغ أمني وعدم جاهزية القوات الأمنية العراقية لإدارة الملف الامني

شكل حدث سقوط مدينة الموصل تحت سيطرة تنظيم داعش (الإرهابي) في أيلول ٢٠١٤ علامة فارقة ولحظة صادمة في الاوساط السياسية والعسكرية في الولايات المتحدة الامريكية. فالانهيار المفاجئ للقوات العراقية والتفكك السريع لأربع فرق عسكرية كانت مدججة بأنواعٍ مختلفة من الاسلحة الأمريكية والمدربة تحت اشراف مستشارين عسكريين من قوات التحالف الدولي امام العشرات من مسلحي التنظيم اثار التساؤل الآتي: كيف قامت إدارة أوباما بسحب القوات الامريكية من العراق مع عدم جاهزية القوات الأمنية العراقية في إدارة الملف الأمني؟ كما ان هذا الامر اثار الحاجة الى مراجعة وتقييم لجهود الادارات العسكرية الامريكية في بناء القوات الأمنية العراقية.

من المعلوم ان أولى المهام التي قام بها الحاكم المدني الأمريكي في العراق هو حل المؤسسة العسكرية العراقية والأجهزة الأمنية السابقة كجزء من عملية "حرية العراق" وإعادة بناء الدولة العراقية على أسس مختلفة والاستعاضة عنه بتشكيل قوة عسكرية للدفاع الوطني تكون تحت سلطة التحالف الدولي يتحدد مهامها في حفظ الامن الداخلي.

رأت الولايات المتحدة إن إنشاء قوات أمنية عراقية فاعلة ركيزة أساسية من ركائز استراتيجيتها في عراق ما بعد صدام ومسألة ضرورية وحيوية لنجاح جهودها في العراق. فبدون حد أدنى من الأمن لن يستطيع العراق ان ينعم بحكم حقيقي، ولن يتمكن من تحقيق مبدأ سيادة القانون والمباشرة بإعادة بناء الاقتصاد المدمر. حتى مع زيادة وجود القوات الأمريكية، لا يمكن تأمين بغداد ولا بقية العراق دون دعم كبير من قوات الأمن العراقية، بما في ذلك الجيش والشرطة.

ففي عام ٢٠٠٤ أنشأت سلطة التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة (القيادة الامنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق) والتي عرفت اختصارا ب(MNSTC-I) وهي اشبه بمنظمة او سلطة تابعة لوزارة الدفاع الامريكية مسؤولة عن تطوير وتنظيم وتجهيز وزارة الدفاع ووزارة الداخلية العراقية ومعنية برفع جهوزية قوى الأمن الداخلي وتحسين الأداء المؤسسي لوزارات الامن العراقية[٣٩]. ضمن هذا الإطار، فان مهمتها تندرج في أربع فئات وهي: ١-انشاء القوات، ٢-زيادة استقلالية قوى الأمن الداخلي، ٣- تحسين القدرات المؤسساتية العراقية، ٤- تعزيز احترافية قوى الأمن الداخلي[٤٠].

سعت السلطة ان تجعل من قوى الأمن الداخلي قادرة على تحمل المسؤولية في حماية السكان وتطوير المؤسسات الأمنية العراقية على الحفاظ على الأمن مع انخفاض مشاركة قوات التحالف، اي ان مهمتها الأساسية تعد جزءً مركزياً من استراتيجية الخروج الأمريكية. وبمعية ذلك وفي عام ٢٠٠٥ اتخذت الحكومة العراقية قراراً بإعادة تشكيل المؤسسة العسكرية والأمنية وإعادة الضباط السابقين واستثناء بعض الرتب الكبيرة كجزء من عملية تصحيح الأخطاء التي رافقت قرار حل الجيش العراقي[٤١].

بعد ذلك استمر العمل على تطوير المؤسسات الامنية العراقية من حيث العدد والعدة والتدريب. فعلى سبيل المثال، خلال عام ٢٠٠٧، قامت MNSTC-I بمساعدة وزارتي الداخلية والدفاع في تجنيد وتدريب وتجهيز أكثر من ١٢٤ الف عضو جديد

في قوات الأمن العراقية. وبلغ معدل التجنيد في الجيش وحده لعام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ حوالي ٢٢٠%[٤٢]. ربما كان هذا التوسع السريع في الجيش العراقي أهم العوامل المهمة في نجاح عملياتها العسكرية اللاحقة ضد المجاميع المسلحة.

وفي ربيع عام ٢٠٠٨، كثفت القوات الأمنية العراقية بشكل ملحوظ عملياتها العسكرية في جميع أنحاء العراق. وبين نيسان وأيار ٢٠٠٨، شنت قوات الأمن العراقية بمساندة من قوات التحالف عملية صولة الفرسان في البصرة، وعملية السلام في مدينة الصدر، وعمليتي زئير الاسد وام الربيعين في الموصل. وكانت قدرة قوى الأمن الداخلي على تنفيذ تلك العمليات الثلاث المتزامنة عالية وعلامة على التطور والقوة التي باتت تمتلكها. ويشير هذا التقدم، على الرغم من أنه ليس بالمستوى المطلوب، إلى أن جهود MNSTC-I التي استمرت ثلاث سنوات لبناء القوات العسكرية العراقية بدأت تؤتي ثمارها[٤٣].

فضلاً عن ذلك، فقد قامت الولايات المتحدة بتجهيز الجيش العراقي بمعدات عسكرية متطورة وعززت قدراته في مجالات الإدامة واللوجستيك من خلال برامج عدة منها: "برنامج المبيعات العسكرية الخارجية" (FMS) و "برنامج التمويل العسكري الخارجي (FMF) إذ استطاع العراق شراء السلع والخدمات العسكرية اللوجستية من الولايات المتحدة بأسعار تفضيلية؛ فمن خلال هذين البرنامجين وفي المدة من عام ٢٠٠٥ الى عام ٢٠١٨ بلغ حجم المشتريات أكثر من ٢٢ مليار دولار شملت ١٤٦ دبابة ابرامز و٣٦ مقاتلة نوع اف ١٦[٤٤].

وحتى بعد سحب القوات الامريكية من العراق وفي خضم معارك التحرير ضد تنظيم داعش (الإرهابي) استمرت الولايات المتحدة في دعم جهود القوات الامنية العراقية وتم توجيه معظم اموال المخصصة تحت هذين البرنامجين وايضا خلال برامج اخرى منها (المواد الدفاعية الزائدة EDA Excess Defense Articles) في تجهيز العراق باحتياجاته العاجلة في المعارك الميدانية مثل صواريخ هلفاير وصواريخ عيار

٢.٧ انج واسلحه صغيره وذخائر والدروع الواقية والدبابات لتلبية الاحتياجات المباشرة في الخطوط الأمامية[٤٥].

على الرغم من التقدم الكبير الذي حققته القوات الامنية العراقية من حيث التنظيم والتدريب والتجهيز وكذلك الانتصارات التي تحققت ضد المجاميع المسلحة الا ان السؤال المطروح، هل كانت القوات الأمنية العراقية قادرة على إدارة الملف الأمني باستقلالية وبمعزل عن قوات التحالف؟ او بصيغة أخرى، لماذا تدهور الوضع الأمني في العراق بشكل سريع بعد رحيل القوات الامريكية من العراق؟

في تقرير خاص صدر من لجنة مشكلة من خبراء سياسيين وعسكريين امريكان برئاسة الجنرال جيمس جونز حول تقييم الوضع الميداني في العراق قبيل الانسحاب، كان هنالك إشارة واضحة وصريحة الى عدم قدرة القوات الأمنية العراقية في إدارة الملف الأمني بشكل مستقل. وخلص التقرير الى عدم جاهزية القوات العراقية من حيث الاستعداد والقدرة على توفير الامن في البلاد وعدم قدرتها على حماية الحدود الخارجية للبلاد من المخاطر الخارجية في حال لو انسحبت القوات الامريكية من العراق[٤٦]. ما يعني ان الادارة الامريكية تركت العراق قبل ان تنجز مهمتها في بناء قوات عراقية قادرة على الاخذ بمسؤولياتها في الحفاظ على الامن الداخلي من الاخطار الداخلية والخارجية.

فضلا عن ذلك فان الإجراءات التي اتبعتها الحكومات العراقية في احكام السيطرة الشخصية لشخص رئيس الوزراء على مؤسسات الدولة أسهم بشكل فعال في اضعاف المؤسسات الأمنية، اذ تم تهميش دور الجهات الرسمية الفاعلة في ادارة الشؤون الامنية (وزارة الدفاع والداخلية والمخابرات) وأصبحت خاضعة بشكل كبير لمكتب رئيس الوزراء من خلال التدخل المباشر في القرارات الخاصة بالأفراد من حيث التعيين والترقية والترفيع. علاوة على ذلك، تم استحداث مراكز قيادة عمليات في تسع محافظات عراقية وتم وضعها تحت امرة رئيس الوزراء يتولى قيادتها ضباط موالون

يفتقرون الى الكفاءة والدراية المطلوبة لينتهي الامر بأكبر عملية تدمير للمؤسسات الأمنية العراقية[٤٧].

وابتداءً من عام ٢٠١٢، تولت القوات العراقية مسؤولية الأمن الداخلي بنفسها مع غياب الدعم الاستخباراتي والعسكري التي كانت تقدمها القوات الأمريكية في وقت تزايدت فيه حدة الاضطرابات والصراعات في الشرق الأوسط وتحديداً في سوريا لاسيما مع بروز مجاميع مسلحة وتنظيمات ارهابية تسيطر على مناطق شاسعة من الاراضي السورية والمدن المحاذية للحدود العراقية. ولان عمليات مكافحة الإرهاب تعتمد بشكل رئيس على معلومات استخبارية عالية الدقة كانت تقدمها القوات الامريكية، فضلا عن مراقبة الحدود العراقية ورصد تحركات المجاميع الإرهابية بواسطة الاقمار الصناعية الامريكية، أصبح من السهولة على الإرهابيين التسلل الى الأراضي العراقية والتنقل بحرية بين سوريا والعراق[٤٨]. وهكذا فان انسحاب القوات الامريكية جعلت مهمة القوات العراقية في محاربة الارهاب وضبط الحدود عسيرة مع غياب الدعم والاسناد الامريكي.

ثانياً: فراغ استراتيجي وتزايد نفوذ الدول الاقليمية في العراق

بعد سقوط النظام، تحوّل العراق الى ساحة تنافس بين دول الجوار الإقليمي، لاسيما بين إيران والسعودية وأصبح مركزاً لتحولات القوة إذ تسعى كل دولة الى مد نفوذها او تعزيزها بما يحقق مصالحها في العراق والمنطقة.

بالنسبة لإيران يعد العراق أحد اهم المجالات الطبيعية لتعزيز نفوذها، ومد ذلك النفوذ نحو الدول الأخرى بوصفها قوة إقليمية معتبرة لديها مشروع جيو-استراتيجي يتمثل في حلمها الإمبراطوري بالسيطرة على الامتداد البري من حدود الصين وحتى البحر المتوسط. وفي نفس الإقليم الجغرافي حيث هنالك دول الخليج العربية، وعلى رأسها السعودية رأت في تزايد النفوذ الإيراني في العراق ما يهدد مصالحها ويشكل تهديداً حقيقياً لأمنها واستقرارها فوظفت امكانياتها المادية والمعنوية لوقف هذا النفوذ داخل العراق[٤٩].

من الواضح انه خلال السنوات التي تلت سقوط النظام عملت إيران على خلق دوائر تابعة لها في كافة مفاصل الدولة العراقية واستطاعت بجهود حثيثة ان تستميل قادة سياسيين ونخباً ثقافية وإعلامية ومجاميع مسلحة فوصل الاختراق الإيراني إلى مفاصل مهمة في الجيش والشرطة وأجهزة الأمن والاستخبارات العراقية والكثير من الوزارات المهمة. كما قامت ببراعة تامة باختراق الشعب العراقي، مستفيدةً من حدودها المشتركة الطويلة وكذلك علاقاتها الثقافية والدينية والأيديولوجية بقادة العراق الجدد والجهات الفاعلة في محاولة منها للسيطرة على كافة الجوانب السياسية، والاقتصادية، والثقافية، وحتى الدينية للعراق مستغلة انهيار الدولة ومؤسساتها الرسمية(٥٠).

اتبعت الحكومة الإيرانية ثلاث طرق مختلفة في تعزيز نفوذها والتأثير في السياسة العراقية:

اولا: من خلال الرابطة الدينية والمذهبية، فمن خلال التقارب المذهبي استطاعت إيران ان تنصب نفسها المدافع عن حقوق الشيعة في المنطقة خاصةً بعد الاصطفاف والتخندق الطائفي والمذهبي التي ضربت منطقة الشرق الأوسط. ونجحت السياسات الدينية الإيرانية الى حد كبير في جذب الكثيرين إلى فلك الجمهورية الإسلامية وبعيداً عن تأثير رجال الدين المنفتحين على الطوائف الاخرى ويدافعون عن التعددية الدينية(٥١).

ثانيا: لعب دور الوسيط او المحكم الرئيس في النزاعات السياسية. فعندما تطفو على السطح ازمة سياسية وتشتد وتصل الى طريق مغلق – خاصة وان الازمات سواء كانت حقيقية او مفتعلة، اصبحت ملازمة للنظام السياسي العراقي القائم على مبدأي المحاصصة والتوافق – فان الاطراف السياسية العراقية تنشد تدخل طرف خارجي مؤثر لجمع الفرقاء السياسيين من اجل إيجاد حل او تسوية للمشكلة محل النزاع. ولان لإيران أطرافاً سياسية فاعلة داخل العملية السياسية فإنها تتدخل كوسيط قوي ومؤثر في حل النزاعات التي غالباً ما تكون هي الطرف الأبرز في ايجادها. طبقت إيران

بشكل واسع هذه الاستراتيجية في تعزيز دورها المؤثر في تشكيل حكومات عراقية يقودها حلفاءها مع الحرص على ألا تكون قوية بما فيه الكفاية[٥٢].

ثالثا: اعتماد الأسلوب العسكري من خلال انشاء ودعم المليشيات والجماعات المسلحة. فبينما تساعد إيران حلفائها على العمل ضمن الاليات الديمقراطية، فإنها تقوم في الوقت نفسه بتمويل وتجهيز وحتى إنشاء مجموعات مسلحة تمكنها من الضغط على الاطراف السياسية الفاعلة لاتخاذ سياسات تصب في مصلحة الجمهورية الإسلامية. فكلما ازدادت قوة الكيانات الموازية، تكون الحكومة المركزية العراقية في حالة ضعف[٥٣].

وبمرور الوقت نجحت إيران ان تعزز وجودها وتمد نفوذها في العراق على نطاق واسع كطريق ممهد نحو تحقيق مشروعها في المنطقة. ولكن الوجود العسكري الأمريكي في العراق كانت تشكل عقبة لإيران امام تحقيق طموحاتها وتربك حساباتها الاستراتيجية في المنطقة والعراق على وجه التحديد. ومما لا شك فيه، فان اخراج القوات الأمريكية من العراق كانت مسعى إيرانياً بامتياز ويمثل أحد أهم أهدافها المرحلية في العراق[٥٤].

وهنا يبرز السؤال الأهم، كيف أثر تزايد النفوذ والتأثير الإيراني على تدهور الأوضاع الأمنية في العراق بعد انسحاب القوات الامريكية وكيف ساهم ذلك في خلق الاحداث اللاحقة ومهدت الطريق لظهور تنظيم داعش (الإرهابي)؟

يمكن القول ان ازدياد النفوذ والتأثير الإيراني في العراق هو في غير صالح الاستقرار الامني في العراق وذلك لسببين رئيسين:

١- على الرغم من أن إيران اختارت التدخل من خلال القوة الناعمة والروابط الدينية في المقام الأول الا ان هذا لا يمنعها من ان تختار العراق ساحة لتصفية حساباتها مع الولايات المتحدة وأن تستخدم القوة الصلبة إذا ما شعرت بأن مصالحها الاستراتيجية في خطر، لاسيما وأن لديها قدرة عالية في التأثير على الأحداث في العراق.

٢- رفض شريحة واسعة من الشعب العراقي الوجود والنفوذ الإيراني في العراق. فعلى سبيل المثال يعتقد السنية ان المشروع الايراني في العراق هو مشروع مذهبي تستهدف المكون السني لاعتبارات أيديولوجية عقائدية[٥٥]. وهذا الامر انعكس سلباً على الاحداث اللاحقة التي عصفت بالعراق والمنطقة.

وهذا ما حدث فعلاً فقد قامت إيران بتسليح وتدريب وتمويل الميليشيات العراقية المختلفة من أجل تزويد حلفائها السياسيين بالوسائل الممكنة لتقويض الخصوم السياسيين والقضاء عليهم، وكذلك استخدمت تلك المليشيات في استهداف المصالح الامريكية التي من شأنها ردع التدخلات العسكرية الأمريكية المستقبلية في المنطقة. فضلا عن ذلك فان إيران استخدمت وكلاءها المتشددين لإذكاء التوترات الطائفية وإثارة العنف السياسي من اجل تقويض المشروع الأمريكي في العراق والمنطقة[٥٦].

وفي الطرف الاخر فكما هو معلوم فان الكثير من السنة العرب عارضوا الغزو الأمريكي للعراق، وفي اعقابه اندلعت عدد من التمردات في المناطق السنية بهدف طرد القوات الامريكية من العراق التي استمرت لسنوات عدة. ولكن مع ظهور وتزايد النفوذ الايراني في العراق، تغيرت مواقفهم وصاروا يعدون وجود القوات الأمريكية كعامل استقرار وعنصر توازن للنفوذ الايراني خاصةً مع تزايد اعمال القتل على الهوية التي كانت تمارسها المليشيات خلال فترة الاقتتال الطائفي[٥٧].

اما على المستوى السياسي ولان الأحزاب السنية لم تتمكن من تشكيل جبهة موحدة داخل العملية السياسة فان العديد من قيادات تلك الاحزاب أصبحوا يرون في الولايات المتحدة وسيط ومحكم عادل بين القوى السياسية المختلفة على عكس إيران التي كانت دائماً ما تسعى لتمكين حلفاءها[٥٨]. لذلك، أثار الحديث عن الانسحاب الأمريكي من العراق الكثير من القلق داخل المجتمع السني واحزابه السياسية، اذ ان رحيل الولايات المتحدة يعني بالضرورة عودة الميليشيات في ممارسة عملها والقتل على الهوية.

ومع بدء الولايات المتحدة بسحب قواتها من العراق وجد الكثير من المراقبين والمحللين ان هذا الامر من شأنه أن يعرض العراق الضعيف لهيمنة جاره الإيراني القوي وسوف يخلق فراغاً استراتيجياً. وستكون عملية ملء هذا الفراغ حتما من نصيب إيران – القوة الأكثر نفوذاً وتأثيراً في العراق– وهو بمثابة إقرار من قبل الولايات المتحدة بفشل مشروعها وتسليم المشهد العراقي بالكامل إلى إيران على طبق من ذهب. ولا يبقى حينئذ لإيران امام تحقيق مشروعها الا تحدٍ واحد وهو إضعاف الأطراف السنية المؤثرة، وهو إجراء تتكفل به أذرعها السياسية والمسلحة[٥٩].

وكنتيجة لذلك، وجد السنة أنفسهم امام خيارين لا ثالث لهما، إما الاقرار بالنفوذ الإيراني وقبول الانخراط في مشروعها او الرفض والمقاومة بالإمكانيات المتاحة، وهو ما ذهب اليه الكثير من أبناء الطائفة السنية من خلال الانضمام الى الجماعات المسلحة او تقديم الدعم والتأييد الضمني لتلك الجماعات في عملها المسلح ضد الحكومة العراقية، مما أدى الى بروز التنظيمات الإرهابية من جديد وتعاود نشاطها المسلح في المناطق ذات الغالبية السنية ممهداً بذلك الطريق لظهور تنظيم داعش (الإرهابي) وسقوط الموصل.

مركزية السلطة واستبداد الحكومة

كما هو معلوم ان التطرف والعنف ينشأ ويزدهر في المجتمعات التي تشعر فيها جماعات معتبرة بالاستياء والتذمر من تعامل الحكومة معها وترى نفسها مهمشة ومضطهدة خاصةً التي تشهد تحولات كبرى او التي تمر بمرحلة انتقالية كتلك التي مر بها العراق بعد ٢٠٠٣. وعلى الرغم من ان النظام السياسي في العراق ما بعد صدام بني على اسس ديمقراطية الا انها اتسمت بغياب البيئة الديمقراطية وعدم ترسخ الثقافة المشتركة بين فئات المجتمع وهشاشة الهوية الوطنية الجامعة. فضلا عن ذلك فان ممارسات الطبقة السياسية والرغبة في احتكار السلطة لدى البعض من السياسيين ادت الى تفاقم المأزق الديمقراطي العراقي.

بعد عملية التحول السياسي التي قامت بها الولايات المتحدة في العراق برزت على السطح احزاب وتيارات سياسية تمثل الطائفة او المكون التي تنتمي لها. استطاعت الاحزاب والقوى السياسية التي تمثل الطائفة الشيعية والقومية الكردية، ان تتصدر المشهد السياسي وتؤثر في سير العملية السياسية في ظل دور هامشي وغير مؤثر للطائفة السنية. رفض السنة العرب الانخراط والاندماج في النظام الجديد عدا بعض الاحزاب والشخصيات السنية[٦٠]. وكنتيجة لذلك، اتجه هذا المكون نحو خيار التمرد واستخدام العنف والقوة المسلحة ضد القوات الامريكية بحكم كونها قوة احتلال حتى اصبحت المناطق والمحافظات السنية ساحة استنزاف ومركزاً للنشاطات المسلحة المختلفة. فهي من جانب اصبحت تحت سيطرة مجاميع مسلحة وارهابية تفرض سلطتها بقوة السلاح تحت ذريعة مقاتلة المحتل والقوات الحكومية، وعرضةً لهجمات القوات الامنية العراقية والمليشيات بحجة محاربة الارهاب[٦١].

أدركت الولايات المتحدة ان تحقيق الاستقرار السياسي والامني في العراق لن يتم الا بتمثيل عادل لجميع فئات المجتمع في العملية السياسية والهيكل الحكومي والذي يعد ضرورة لضمان شرعية الحكومة وتجنب المزيد من الصراع الطائفي. فقامت بالضغط على الحكومة العراقية (حكومة السيد المالكي) من اجل تبني نهج عقلاني وشمولي من حيث المشاركة الحقيقية لجميع فئات الشعب، والعمل على تحقيق التوازن الاثني في المؤسسات الامنية من خلال دمج قوات الصحوة او ما يعرف بمجالس الاسناد او الانقاذ في سلك الجيش والشرطة، الا ان حكومة المالكي لم تكن راغبة بإحداث التوازن ولم تقم بأي محاولة جادة في بناء هوية وطنية مشتركة تتجاوز الانقسامات العرقية والطائفية. لابل أن العديد من الإجراءات التي اتخذت والسياسات التي اتبعث خاصةً خلال ولايته الثانية، كانت تصب في الاتجاه المعاكس ولم تؤدِ إلا إلى المزيد من الانقسامات[٦٢].

وعندما بدأ الحديث عن سحب القوات الامريكية من العراق، كانت انتخابات عام ٢٠١٠ على الابواب وكان بمثابة فرصة مواتية للمكون السني للدخول في العملية

السياسية من خلال الآلية الديمقراطية خاصةً بعد انحسار نشاطات المجاميع الارهابية. فجرت الانتخابات وبرز فيها ائتلاف العراقية بقيادة إياد علاوي الذي حصل على دعم العديد من زعماء القبائل السنية، واستطاع الفوز بأغلبية طفيفة من المقاعد في البرلمان، متغلباً على ائتلاف دولة القانون بقيادة السيد المالكي. وبموجب الدستور العراقي، فإن الكتلة التي تفوز بأكبر عدد من المقاعد في البرلمان تحصل على أول فرصة لتشكيل حكومة، ولكن المالكي اتبع سلسلة من المناورات السياسية تضمنت ادعاءه بتزوير الانتخابات والمطالبة بإعادة فرز الأصوات، وأقصاء بعض مرشحي القائمة العراقية تحت ستار اجتثاث البعث، واخيراً ممارسته الضغط على المحكمة الاتحادية العليا لإعادة تفسير المادة المتعلقة بالكتلة الاكبر لصالحه مما أتاح له الفرصة للولاية الثانية(٦٣).

من الواضح جداً ان اقصاء اياد علاوي من رئاسة الحكومة لصالح نوري المالكي ساهم بشكل او بآخر في دفع العرب السنة نحو رفض العملية السياسية من جديد. ومما زاد الطين بلة إن المالكي حظي بدعم إدارة أوباما في تشكيل الحكومة وبقائه رئيساً للوزراء لولاية ثانية على الرغم من الرفض السني له خاصةً بعد تعثر مفاوضات تشكيل الحكومة وعدم توافق القوى والكتل السياسية المختلفة حول شخص رئيس الوزراء التي استمرت لشهور عدة. فإدارة أوباما كانت حريصة على مغادرة العراق وبحاجة إلى حكومة عراقية فاعلة تسهل عملية الانسحاب في عام ٢٠١١، وكان المسؤولون الأمريكيون مقتنعين بأن أسرع طريقة لتشكيل الحكومة هي إبقاء المالكي رئيساً للوزراء(٦٤).

وبعد مغادرة القوات الأمريكية للعراق قام المالكي باحتكار السلطة وتعزيز سلطته الشخصية. فقد قام بإعادة تشكيل الجهاز الأمني وتوزيع المناصب وفقاً للمحسوبية والولاء، وشل عمل البرلمان حتى أصبح عاجزًا عن ممارسة دوره التشريعي والرقابي. فضلا عن ذلك، فانه قام بتسييس السلطة القضائية وأصبحت أداة سياسية يستخدمها في استهداف خصومه. وتولى المالكي منصب وزير الدفاع ووزير الداخلية ووزير

الدولة للأمن القومي والقائد العام للقوات المسلحة ليسيطر بشكل كامل على الملف الأمني في العراق[٦٥].

وعلى صعيد آخر، فان مغادرة القوات الامريكية للعراق اتاحت للمالكي الفرصة في ممارسة سياسة اقصائية من خلال[٦٦]:

١- استغلاله للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب للتخلص من المعارضين السياسيين.

٢- استخدام القوة والعنف في مواجهة الاحتجاجات والاعتصامات التي اجتاحت المدن السنية بدلاً من الجلوس على طاولة المفاوضات والاستماع الى مطالبهم والتي كان الكثير منها مطالب شرعية ودستورية قابلة للتنفيذ.

٣- حل قوات الصحوة التي كانت تمثل قوة فاعلة في محاربة تنظيم القاعدة مخالفاً بوعوده السابقة بدمج تلك القوات في الأجهزة الامنية.

وبدلاً من الاستجابة لمطالب المحافظات المنتفضة، استخدم المالكي القوة والعنف في التعامل مع المحتجين والمتظاهرين وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، قتلت قوات الأمن عدد من المتظاهرين ومن ثم قامت باقتحام ساحة الاعتصام في الحويجة وقتلت حوالي ٤٠ متظاهراً، الامر الذي ادى الى دعوة اللجان التنسيقية في ساحات الاعتصام ابناء العشائر الى حمل السلاح وتشكيل مجالس عسكرية لثوار العشائر لتنطلق مرحلة المواجهة المسلحة مع الاجهزة الامنية. ومع دخول مرحلة المواجهة المسلحة بين ثوار العشائر والاجهزة الامنية، تهيئت الظروف المثالية لتنظيم القاعدة للظهور مجدداً واعادة بناء قوتها والبدء في عملياتها الارهابية حتى تمكنت في الاخير من السيطرة على الموصل وغيرها من المدن والمحافظات[٦٧].

الخاتمة

خلاصة القول في جملة ما تقدم ان نهج إدارة أوباما في الشرق الأوسط ترك فراغاً استراتيجياً نابعاً من حقيقة أن الشرق الأوسط لم يعد محل اهتمام الولايات المتحدة ولا يتصدر أجندة السياسة الخارجية لأوباما لان أولويات سياستها الخارجية الرئيسة أصبحت تكمن في آسيا والمحيط الهادئ. والتحول الاستراتيجي نحو آسيا والمحيط الهادئ قابله تراجع استراتيجي في الشرق الاوسط، حيث سرعان ما قام أوباما بسحب القوات الامريكية من العراق والتخلي عن خيار المشاركة المباشرة في قضايا المنطقة، لينتهي مع هذا التحول الاستراتيجي القيادة والهيمنة الامريكية للشرق الاوسط.

على صعيد الداخلي العراقي فإننا نستنتج بان سياسة فك الارتباط وسحب القوات الامريكية من العراق اتت بثلاث عواقب وخيمة على الامن والاستقرار الداخلي العراقي والتي تسببت في النهاية بظهور تنظيم داعش (الإرهابي) وسقوط ثلث الاراضي العراقية تحت سيطرته وهي:

١- توقف برامج تدريب وتجهيز القوات الامنية العراقية لتكون قادرة على القيام بمسؤولياتها في حفظ الامن الداخلي والخارجي، فضلاً عن تعطل الجهود العملياتية – الاستخباراتية والعسكرية – الضرورية التي كانت تقدمها الولايات المتحدة في محاربة الارهاب مما ادى الى ضعف القوات العراقية في التصدي للهجمات المتكررة للتنظيمات الإرهابية.

٢- تنامي النفوذ الإيراني في العراق بشكل كبير لاسيما وان الوجود العسكري الأمريكي كان يصب في جهود الولايات المتحدة في كبح النفوذ الإيراني المتزايد خاصةً إذا ما علمنا ان الانسحاب الأمريكي بحد ذاته يعد انجازاً إيرانياً كون إيران كانت تسعى الى هذه الغاية لسنوات عدة. فالانسحاب حول إيران إلى أهم لاعب خارجي في العراق – إذا لم يكن كذلك بالفعل – وفتح امامها الطريق لتوسيع

نفوذها في المنطقة والتي كانت لها تبعات غير حميدة على أمن واستقرار العراق والمنطقة.

٣- توقف المساعي الامريكية في قيام الحكومة العراقية بإرساء أسس التحول الديمقراطي وتحقيق مبدأ التوازن والمشاركة الحقيقية لجميع فئات المجتمع العراقي في العملية السياسية. فالانسحاب الأمريكي من العراق كانت بمثابة إقرار ضمني واعتراف من قبل إدارة أوباما بعدم اهتمامها بالشأن الداخلي العراقي وأنها ما عادت تكترث بتطورات السياسة الداخلية العراقية الامر الذي شجع المالكي على احتكار السلطة وممارسة سياسات اقصائية ضد المعارضين وشريحة واسعة من الشعب ليهيئ بذلك أرضية خصبة لنمو وازدهار الجماعات المسلحة ومعاودة التنظيمات الإرهابية لنشاطها المسلح في مناطق واسعة من العراق.

الهوامش والمصادر

(١) ايناس شيباني، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأبن: دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة الحاج لخضر –باتنة، كلية الحقوق – قسم العلوم السياسية، ص ٩٥-٩٦.

(٢) شكلاط ويسام، باراك أوباما والسياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الأوسط بين ثنائيتي التراجع والانحسار، في مجموعة من المؤلفين، الشرق الأوسط في ظل اجندات السياسة الخارجية الامريكية، دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٧) ص١٨٠.

(3) Anak Agung Banyu Perwita and Denisa Rizkiya, "The US Rebalance Policy and the Management of Power Politics in Asia Pacific", *Journal of ASEAN Studies*, Vol. 2, No. 1, (2014), pp 19–28.

(4) Derek Chollet, Ellen Laipson, Michael Doran, and Michael Mandelbaum: "Does the Middle East Still Matter? The Obama Doctrine and U.S. Policy", *The Washington Institute for Near East Policy*, April 14, 2016, : https://goo.gl/f9a6N1 , July 3, 2020.

(5) Mark E. Manyin et al, "Pivot to the Pacific? The Obama Administration's "Rebalancing" Toward Asia," *Congressional Research Service Report for Congress* 7-5700, March 28, 2012, : https://fas.org/sgp/crs/natsec/R42448.pdf , June 30, 2020, p 1.

(6) Hillary Clinton, "America's Pacific Century", *Foreign Policy*, October 11, 2011: www.foreignpolicy.com/articles/2011/10/11/americas_pacific_century

* مجموعة العشرين هو منتدى دولي يتكون من ١٩ دولة والاتحاد الاوروبي تأسست في عام ١٩٩٩ كنتيجة للأزمات المالية التي ضربت الاقتصاد الدولي في تسعينات القرن العشرين بهدف مناقشة السياسة المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي الدولي. منذ عام ٢٠٠٨ وسعت مجموعة العشرين جدول أعمالها وقام رؤساء الحكومات والدول، فضلاً عن وزراء المالية ووزراء الخارجية، بإعطاء الاجتماعات صفة دورية تعقد سنوياً تسعى إلى معالجة القضايا التي تتجاوز مسؤوليات الدولة او المنظمة الواحدة.

(7) Michael J. Green, "The Legacy of Obama's "Pivot" to Asia", *Foreign Policy*, September 3, 2016: https://foreignpolicy.com/2016/09/03/the-legacy-of-obamas-pivot-to-asia/ , June 9, 2020.

(8) Barak Obama, "Remarks by the President to the Australian Parliament", Parliament House, Canberra, November 17, 2011: http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/11/17/remarks-president-obama-australian-parliament , August 3, 2020.

(9) Mark E. Manyin et al, Op. cit., p.1.

(10) Barak Obama, Op. cit.

(11) Robert G. Sutter, Michael E. Brown, and Timothy J. A. Adamson, with Mike M. Mochizuki and Deepa Ollapally (eds.), *Balancing Acts: The U.S. Rebalance and Asia-Pacific Security*, (Washington: George Washington University, Elliot School of International Affairs, August 2013), p 11.

* يقصد باستراتيجيات منع الولوج/المنطقة المحرمة (A2 / AD) منع او حرمان الخصم من حرية الحركة في مسرح عمليات ما من خلال نشر طائرات هجومية وسفن حربية وصواريخ بالستية وصواريخ كروز المتخصصة فضلاً عن استخدام وسائل دفاعية مثل نظام الدفاع الجوي والبحري. وعلى على مدار العقدين الماضيين، بفضل التقنيات الروسية جنبًا إلى جنب مع جهودها الخاصة، بما في ذلك التجسس الصناعي، عززت الصين تدريجياً قدرات جيش التحرير الشعبي (PLA) لتحدي القوات الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بهدف إبعاد التدخل العسكري الأمريكي في مجالات اهتمامها المباشرة، بما في ذلك المياه المتنازع عليها في المنطقة. للمزيد حول الموضوع ينظر:

- Ngo Minh Tri, China's A2/AD Challenge in the South China Sea: Securing the Air From the Ground, *The Diplomat*, May 19, 2017: https://thediplomat.com/2017/05/chinas-a2ad-challenge-in-the-south-china-sea-securing-the-air-from-the-ground/, October 1, 2020.

(12) *Ibid*, pp. 11-12.

(13) Mark E. Manyin Minh Tri, China's A2/AD Challenge in the South China Sea: Securing the Air From the Ground, The Diplomat, May 19, 2017: https://thediplomat.com/2017/05/chinas-a2ad-challenge-in-the-south-china-sea-securing-the-air-from-the-ground/, October 1, 2020.et al, *Ibid*, p. 12.

(14) *Ibid*, p 4.

(15) James Edward Peterson, *Obama's Dualistic Grand Strategy in Asia: Cooperative Security and Primacy*, Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Arts, Simon Fraser University, (2015), p. 29.

(16) Seng Tan, "Facilitating the US Rebalance: Challenges and Prospects for Singapore as America's Security Partner", *Security Challenges*, Vol. 12, No. 3, (2016), pp 20-33.

(17) James Edward Peterson, Op. cit., p. 44.

(١٨) مجموعة مؤلفين، الهيمنة الأمريكية والمنظمات الدولية: الولايات المتحدة والمؤسسات متعددة الأطراف، ترجمة احمد حالي والطيب غوردو (لندن: إصدارات أي-كتب، ٢٠١٦) ص٣٩٩.

(19) Tom Donilon, "America is Back in the Pacific and Will Uphold the Rules", *Financial Times*, November 27, 2011, : https://www.ft.com/content/4f3febac-1761-11e1-b00e-00144feabdc0#axzz1lvbgzfyEc , March 29, 2020.

* شغل توماس دونيلون منصب مستشار الأمن القومي الثالث والعشرين في إدارة أوباما من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٣، فقد كان مسؤولاً عن تنسيق وتكامل السياسة الخارجية والاستخبارات والجيش للحكومة الامريكية، فضلا عن ذلك فانه عمل كمبعوث شخصي للرئيس اوباما لعدد من قادة العالم.

(20) Evan Feigenbaum and Robert Manning, "The United States in the New Asia", *Council on Foreign Relations*, October 9, 2009 : https://www.cfr.org/report/united-states-new-asia , March 29, 2020.

(21) Barak Obama, Ibid.

(22) US Department of State, "Economic Aspects of the Asia Rebalance", Testimony of Principal Deputy Assistant Secretary Scot Marciel before the Senate Committee on Foreign Relations, 18 December, 2013.

(23) Mark E. Manyin et al, Ibid, pp.20-21.

(24) Ibid, p 22.

(25) Office of the US Trade Representative, "Overview of the Trans-Pacific Partnership": https://ustr.gov/tpp/overview-of-the-TPP, March 22, 2020.

(26) David Jervis: "Obama and the Middle East", *TekaKom Journal*, N/T, (2017), P 33.

(٢٧) فارس تركي محمود، السياسة الخارجية الامريكية تجاه العراق ٢٠٠٨-٢٠١٦، مجلة دراسات تاريخية، العدد ٢٧، (البصرة: جامعة البصرة، كانون الأول ٢٠١٩)، ص ٢٣٢.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

(29) Fawaz A. Gerges, "The Obama Approach to the Middle East: The End of America's Moment?", *International Affairs*, Vol. 89, No. 2, (2013), p 306.

(30) *Ibid*.
(31) Mohamed Kamal and Khalid Hashim Mohammed, "Obama and Transformation Strategy from the Middle East to the Asia–Pacific Region", *Asian Social Science*, Vol. 13, No. 6, (2017), p 47.
(32) Fawaz A. Gerges, Op. cit., p.309.
(33) Mohamed Kamal and Khalid Hashim Mohammed, Ibid, pp 49-50.
(34) *Ibid*, p.49.
(35) George Seay, "America No Longer Needs the Middle East", *The National Interest Magazine*, July 18, 2019: https://nationalinterest.org/blog/middle-east-watch/america-no-longer-needs-middle-east-67637 , August 2, 2020.
(٣٦) عمار احمد رشيد، استراتيجية أوباما في مواجهة تنظيم داعش في العراق: دراسة في الأهداف والاسباب، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ١١، (تكريت: جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٧)، ص ٣٦٦-٣٦٧.
(37) Ephraim Kam, "To Iraq and Back: The Withdrawal of the US Forces", *Strategic Assessment*, Vol. 14, No. 4, January (2012), p. 88.
(٣٨) عمار حميد ياسين، مستقبل العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الامريكية لمرحلة ما بعد الانسحاب القوات الامريكية لعام ٢٠١١، دراسات دولية، العدد ٥٣، (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ٢٠١٢)، ص ١٠٥.
(39) James L. Jones, "The Report of the Independent Commission on the Security Forces of Iraq", *Center for Strategic and International Studies*, September 6, 2007 : https://csis-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/070906_isf.pdf, July 7, 2020, p.37.
(40) Andrea R. So, "Assessing A Multi-National Security Transition Command-Iraq (MNSTC-I)", *Institute for the Study of War*, June 20, 2008: http://www.understandingwar.org/sites/default/files/reports/MNSTC-I%20Status%20Report.pdf , July 20, 2020.
(٤١) فلورنس غاوب، زواج غير سعيد: العلاقات المدنية-العسكرية في عراق ما بعد صدام، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، ٢٠١٦/١/١٣: https://carnegie-mec.org/2016/01/13/ar-pub-6206
(42) Andrea R. So, Ibid.
(43) *Ibid*.

(44) U.S. Department of State, "US Security Cooperation with Iraq", March 22 2017: https://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2017/03/269040.htm, July 6, 2020.

(45) Kenneth Katzman and Carla E. Humud, "Iraq: Politics and Governance", *Congressional Research Service*, March 9, 2016: https://fas.org/sgp/crs/mideast/RS21968.pdf , July 15, 2020, pp.12-14.

(46) James L. Jones, Op. cit., p.8.

(٤٧) فلورنس غاوب، مصدر سبق ذكره، ص ٣.

(48) Ephraim Kam, Op. cit., p.87.

(49) *Ibid*, p.95.

(50) *Ibid*.

(51) Alireza Nader, "Iran's Role in Iraq: Room for U.S.-Iran Cooperation?" *Rand Corporation*, June 1, 2015: https://www.rand.org/pubs/perspectives/PE151.html, July 22, 2020, p.4.

(52) *Ibid*, p.5.

(53) Michael Eisenstadt, Michael Knights, and Ahmed Ali, "Iran's Influence in Iraq: Countering Tehran's Whole-of-Government Approach", *Washington Institute for Near East Policy*, April, 2011: https://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/pubs/PolicyFocus111.pdf, July 29, 2020.

(54) Ephraim Kam, Op. cit., p.95.

(55) Alireza Nader, Op. cit., pp.7-8.

(56) Michael Eisenstaedt, et al, pp.8.

(57) *Ibid*, pp.16.

(58) Kamaran Palani, "Iraq and the US Withdrawal Conundrum: Disagreement in Baghdad Over the Presence of US Troops Threatens to Destabilize The Country", *Aljazeera*, February 18, 2020: https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/iraq-withdrawal-conundrum-200218182253463.html, July 14, 2020.

(59) Rick Noack, "Here's What Might Happen if the U.S. Were to Suddenly Quit Iraq", *Washington Post*, January 10, 2020: https://www.washingtonpost.com/world/2020/01/09/heres-what-might-happen-if-us-were-suddenly-quit-iraq/, July 14, 2020.

(٦٠) ريناد منصور، المأزق السني في العراق، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٦/٣/٣: https://carnegie-mec.org/2016/03/03/ar-pub-62945

(61) Ryan N. Mannina, "How the 2011 US Troop Withdrawal from Iraq Led to the Rise of ISIS", *Small Wars Journal*, December 23, 2018:

https://smallwarsjournal.com/jrnl/art/how-2011-us-troop-withdrawal-iraq-led-rise-isis, July 15, 2020.

(٦٢) حارث حسن، الازمة الطائفية في العراق: ارث من الاقصاء، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٣/٤/٢٠١٤:

https://carnegie-mec.org/2014/04/23/ar-pub-55405

(٦٣) ريناد منصور، مصدر سبق ذكره.

(64) Ryan N. Mannina, Op. cit.

(٦٥) ريناد منصور، مصدر سبق ذكره.

(66) Anna Louise Strachan, "Factors Behind the Fall of Mosul to ISIL (Daesh) in 2014", *GSDRC Applied Knowledge Services*, January 2017: https://gsdrc.org/publications/factors-behind-the-fall-of-mosul-to-isil-daesh-in-2014/, July 29, 2020.

(٦٧) حارث حسن، مصدر سبق ذكره.